

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

وإذ يتناول بعض المقاربات التي حاولت تفسير المراجعات، يشير إلى أن عدداً من الدراسات ربطت المراجعات بكونها لا تعدو تكتيكات سياسية، فيما ربطها آخرون بمحددات جغرافية أو باعتبارها مدخلاً للاندماج في العملية السياسية بصورة متدرجة.

ويخلص المؤلف إلى أن التحولات التي حصلت عند الإسلاميين اتجهت لثلاثة اتجاهات:

أولها، تحولات فجرت النسق القطبي من الداخل، وهو ما مثلته الحركة الإسلامية في المغرب، وثانيها، تحولات أبقت على النسق القطبي وقامت بتعديلات داخله، على غرار ما أقدمت عليه كل من حركة النهضة التونسية والحركة الإسلامية في السودان، وثالثها، تحولات تعكس توتر النسق ومحاولة التعايش معه، وهو ما مثلته حركة الإخوان المسلمين.

(١)

بلال التليدي. مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي. الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣. ٤١٤ ص.

يربط مؤلف هذا الكتاب مفهوم المراجعات بالنقد الذاتي ويضع ذلك ضمن ثلاثة مستويات: أولها، الانتقال من العمل الجهادي العسكري إلى الخيار السلمي، وثانيها، الانتقال من العمل الثوري إلى المشاركة السياسية، وثالثها، مراجعات ما بعد المشاركة السياسية، متناولاً في هذا السياق تجارب التيارات الإسلامية في تونس والسودان والمغرب.

ويعرض المؤلف لعناصر البناء الفكري والسياسي الذي طرحته مختلف التيارات الإسلامية للمراجعة، متناولاً ثلاثة نماذج، هي: نموذج الجماعات الجهادية والنموذج القطبي المودودي، ثم النموذج الإخواني.

(٢)

كشفت الدراسة عن وجود طائفتين من يهود القدس: **الطائفة الأولى** طائفة اليهود (يهود السفارديم)، وتشمل المغربي، والمصري، والحلبي، والدمشقي، والعراقي، إضافة إلى الهاربين من إسبانيا، المعروفين بيهود السفارديم، وهم ما اعتبرتهم الدولة العثمانية من رعاياها الذين تعاملهم خارج ملتها، ولم تقلل من مكانتهم. **والطائفة الثانية** طائفة السكناج (الاشكناز)، وهم اليهود القادمون من الغرب، وتعاملت معهم الدولة العثمانية بحذر شديد، واعتبرتهم من رعايا الدول الأجنبية. وتبين الدراسة أن المصطلح العثماني الرسمي المستخدم مع يهود القدس في السجلات الشرعية هو «طائفة اليهود» وليس «ملة اليهود».

ولم يتجاوز عدد يهود القدس خلال الفترة التي تتناولها الدراسة ١٠٠٠ يهودي داخل المدينة. وقد عاشوا في كنف السيادة العثمانية حياة طبيعية، وفقاً لقواعد الشرعية والنظم القانونية والعرفية المعمول بها في الدولة، ونعموا بحياة طبيعية نسبياً، وبقدر عال من الحرية والتسامح في ممارسة طقوسهم الدينية وعبادتهم، عما كان معروفاً عنه سابقاً، من دون أي تدخل مباشر من الدولة العثمانية في شؤونهم الداخلية. وحاولوا الإفادة من مجمل الظروف التاريخية المحيطة بالدولة العثمانية عموماً، وواقع القدس خصوصاً، في السعي الحثيث وراء التبعية للدول الأجنبية من خلال الامتيازات وقوانين الحماية التي أكسبتهم تحسناً ملموساً في واقعهم المعيش خلال القرن التاسع عشر عما كان سابقاً، وبروز طائفة يهود السكناج أكثر من «طائفة اليهود» في مدينة القدس خلال فترة الحكم المصري للقدس،

حلمي خليفة علي درادكة. **يهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر (دراسة اجتماعية - اقتصادية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ٤٦١ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠٩. وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ليهود القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بوصفهم مواطنين عثمانيين سكنوا القدس قبل الهجرات اليهودية المنظمة وغير المنظمة إلى المدينة وإلى مختلف مناطق الدولة العثمانية.

وهي تسعى - كما يأتي في المقدمة - إلى التعرف إلى هذه الفئة التي سكنت المدينة منذ قرون، وكشف طبيعة الحياة التي عاشها اليهود بكل فئاتهم وطوائفهم، وما إذا كانت مستقرة أم لا في ظل الحكم العثماني والإدارة المصرية؟ وهل كان الممنوح لهم من الحريات والتسامح نابعاً من منهج الدولة وسياستها في التعامل مع غير المسلمين، أم كان ناجماً عن الضغوط الخارجية وقوانين الحماية الأجنبية؟ وكل ذلك بهدف استيضاح حقيقة الوجود التاريخي لليهود في مدينة القدس، من خلال ما تكشف عنه دقات وتفصيلات وردت بين ثنايا وثائق حجج سجلات القدس الشرعية التي كُتبت حفاظاً على حقوق الرعايا، وهو ما يساعد على فهم جزء من طبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي حول قضية تهويد القدس وعموم القضية الفلسطينية.

المحافظة كي تبقى صيغة النظام في وضعية الثبات والهيمنة، خدمة للطبقة المسيطرة اقتصادياً. لذا فالصراع بين الملتزمين بقضايا التقدم والثورة (أفراداً وأحزاباً) وبين نقيضهم الطبقي والسياسي، هو أمر حتمي.

وإن يشوب الغموض الحراك الشعبي في أكثر من بلد عربي في إطار ما يسمى «الربيع العربي»، نتيجة فشل الانتفاضات العربية في العبور إلى «الدولة الوطنية» القادرة على تنظيم شؤون المجتمعات التعددية، يقدم المؤلف هذا الكتاب، ليساهم «في تطوير الحراك الفكري والسياسي والاجتماعي في مجتمع هو في أمس الحاجة لتبادل الأفكار المختلفة بين مثقفيه ومناضليه» في حوار ديمقراطي يشكل أساساً فكرياً «يتحول بالممارسة السياسية إلى قوة مادية للقوى صاحبة المصلحة في التغيير الديمقراطي للنظام الطبقي الطائفي اللبناني وقيام الحكم الوطني الديمقراطي بديلاً عنه».

(٤)

عبد الحي يحيى زلوم. مستقبل البترول العربي في كازينو العولمة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٤. ٢٥٦ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى دحض الحملة الإعلامية الأمريكية - والغربية عموماً - التي تزعم أن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط فاق إنتاج العربية السعودية خلال العام ٢٠١٣، وأنها قد حققت استقلالها في مجال الطاقة ولم تعد بحاجة إلى السعودية.

ويبين الكتاب بالأرقام أن اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي سيبقي ما بقي

وسعيهم الحثيث إلى امتلاك العقارات خارج محلة اليهود إلى حارات أخرى، الأمر الذي زاد من مكاسب يهود القدس، وشكل أحد عوامل الضغط على التوازنات الاجتماعية بين فئات المجتمع المقدسي، إذ أشعر المسلمين بخشية عائلات القدس وشخصياتها البارزة من فقدان الاستقرار والنفوذ الذي اكتسبوه منذ عقود. وزادت الرعاية الأجنبية لليهود القدس من مكاسبهم، بخاصة عن طريق شراء الأملاك والعقارات القريبة من سور القدس من قبل طائفة يهود السكناج بغرض التوسع في أماكن مختلفة في القدس بما يتوافق ومخططات الحركة الصهيونية في تجميع اليهود في فلسطين وتأسيس إسرائيل.

(٣)

رجا سعد الدين. مواقف وآفاق في قضايا الثقافة واليسار والثورة، ١٩٨٥ - ٢٠١٣. بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤. ٣٣٦ ص.

تعاني المجتمعات العربية من تحالفات طبقية - وأحياناً طبقية طائفية مريرة - أدت إلى حرمان المواطن من حقوقه الأساسية في الحريات والعيش الكريم، وحالت دون العبور إلى قيام دولة وطنية قادرة على تخطي قوى الإقطاع والطوائف وتعزيز الوحدة الوطنية. على العكس من ذلك، تحولت «الدولة الوطنية» في عدد من المجتمعات العربية الخاضعة للرأسمالية العالمية والمؤسسات الطائفية إلى أداة لهذا التحالف الطبقي - الطائفي، وكان للعسكر الموقع القيادي في هذا التحالف.

من هنا يرى مؤلف هذا الكتاب أن الأنظمة التي تقوم على أساس الاستغلال الطبقي ومنها النظام اللبناني تميل عادةً إلى

اللبنانية واستقواء زعماء الطوائف بالخارج في سياق سعيهم الدؤوب إلى الهيمنة على الداخل وتعزيز أوضاعهم في السلطة. ونتيجة لهذا التأزم، تواجد على الدوام لاعب خارجي أو أكثر، إقليمي أو دولي على الساحة اللبنانية، دفع بمزيد من التأزم في لبنان كلما تضاربت مصالحه مع زعماء الطوائف في الداخل أو تعارضت مع لاعب خارجي آخر إقليمي كان أو دولي. وفي المحصلة، غالباً ما دفع اللبنانيون ثمناً لرهاناتهم على الخارج ولانخراطهم في لعبة الأمم.

من هنا يعرض الكتاب في أربعة فصول لحالة التعايش الطائفي في لبنان، وأزمة السيادة اللبنانية، وأدوار الخارج في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، واغتيال الرئيس رفيق الحريري. وي طرح الكتاب ثلاث إشكاليات أساسية هي: أن التعايش الطائفي يتناقض ومواطنتهم، وأن الدولة اللبنانية لم تستعد سيادتها بموجب اتفاق الطائف، وأن اللبنانيين فشلوا في فك التشابك بين نزاعات الداخل اللبناني وتدخلات الخارج، بفعل العوامل الجيو - سياسية الإقليمية والنظام الطائفي السياسي المجتمعي الذي يجعل اللبنانيين يتطلعون إلى خارج حدود بلادهم، ليصبحوا في نهاية المطاف أتباعاً لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف الخارجية.

(٦)

عدنان السيد حسين «المواطنة»: أسسها وأبعادها. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠١٣. ١٨١ ص.

يعني هذا الكتاب بموضوع المواطنة التي لا تزال الشعوب تسعى إليه جاهدة لتحقيق

النفط العربي قبل أن ينضب، إذ إن النفط بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو طاقة، وإنتاجها لن يغطي استهلاكها إلى الآن ولا في المدى المتوسط ولا حتى البعيد، وكذلك فالنفط المدفوع ثمنه بالدولار هو غطاء دولاراتها وهو عماد نظامها المالي.

وفي هذا السياق، تشير الأرقام لسنة ٢٠١٢ إلى أن الولايات المتحدة تستهلك حوالي ١٨,٥ مليون برميل يومياً، ما يعني أنها بحاجة إلى استيراد حوالي ٦ ملايين برميل يومياً، أي ما يساوي تقريباً مجموع إنتاج الكويت والإمارات العربية المتحدة أو نصف الإنتاج السعودي.

ويبلغ مجموع احتياطي النفط الأمريكي ٢٣ مليار برميل بينما يقدر احتياطي العربية السعودية بنحو ٢٦٨ مليار برميل. وإذا يأتي الاحتياطي السعودي في المرتبة الثانية عالمياً فإن الاحتياط الأمريكي يأتي في المرتبة الرابعة عشرة، أي بعد إيران، والعراق، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وليبيا وحتى قطر.

(٥)

عبد الرؤوف سنو. لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف: إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج. بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ٢٠١٤. ٥٥٠ ص.

يتناول هذا الكتاب أزمة مزمنة لا تزال تلازم لبنان منذ ما قبل إعلان كدولة مستقلة في العام ١٩٤٣، وصولاً إلى يومنا هذا، تتمحور حول إشكالية التعايش الطائفي في لبنان، وما يتفرع منها من أزمات، أبرزها أزمة السيادة الناجمة عن الانقسامات

(٧)

فواز جرجس. أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي؟. نقله إلى العربية محمد شيّاً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ٣٩٩ ص.

يتتبع هذا الكتاب مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في ضوء انكماش الاستراتيجية الأمريكية نتيجة الحروب الفاشلة في العراق وأفغانستان وإعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام ٢٠٠٩ عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق، والتحول التي عرفت المنطقة مع اندلاع «الربيع العربي» عام ٢٠١١ وتراجع الولايات عن دعم الأنظمة التي اعتادت على مساندتها حماية لمصالحها، أو عدم إقدامها على قيادة مواجهات عسكرية مباشرة مع أنظمة سعت إلى إسقاطها (حالة سورية على سبيل المثال) وظهور مؤشرات على نهاية عصر الأحادية القطبية التي أتاح للولايات المتحدة الاستفراد بإدارة الشؤون الدولية خلال العقدين الأخيرين.

وقد أثار المؤلف تساؤلات حول ما إذا كانت سياسة أوباما الخارجية في الشرق الأوسط تغييرية أم أنها استمرت على نهجها الواقعي التقليدي الداعي إلى تأمين أمن إسرائيل أولاً، وتعزيز العلاقات بأنظمة البلدان المنتجة للنفط، ومواصلة الحرب على الإرهاب. كما أثار تساؤلات حول ما إذا كانت رهانات العرب على أجندة أوباما في غير محلها.

وخلص المؤلف إلى أن سياسة أوباما في الشرق الأوسط أظهرت من الاستمرارية أكثر مما أظهرت من التغيير الحقيقي،

المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون. ويتناول المواطن بمختلف أبعادها السياسية، بما تعنيه من مشاركة في الحياة السياسية، والاقتصادية، بما تصبو إليه من مشاركة في توزيع عادل للثروة الوطنية وتحقيق للتنمية الوطنية، والاجتماعية، بما تتضمنه من رفض للتمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو الجنس.

ويكتسب الموضوع أهميته من كونه يمثل مدخلاً ميثاقياً غالباً ما تحتاج إليه المجتمعات عموماً، والتعددية منها خصوصاً، من أجل الوصول إلى عقد اجتماعي من شأنه أن يحافظ على وحدتها الوطنية ووحدة الدول والمؤسسات التي ترعاها. وتشدد المواطنة على المواطن بوصفه مصدرراً للسلطة، يمنحها الشرعية، وهو المستند الشرعي للحكومة والقوانين التي تصدر عنها. كما تشدد على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز. لذا فهي ترتبط فعلياً بالديمقراطية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

من هنا يؤكد الكتاب أهمية الارتقاء بالتربية من أجل بناء مواطنة سليمة تؤدي إلى بناء مؤسسات فاعلة، بخاصة في مجتمع متعدد الطوائف مثل المجتمع اللبناني. وفي ذلك ما يوفر فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطن، وتوفير فرص العيش اللائق له، واستثمار موارد وثروات البلاد وتوزيعها بقدر كبير من العدالة والإنصاف، والحفاظ على أمن البلاد وسيادتها.

معها، وذلك في ضوء الصراعات والتوازنات الدولية بين القوى العظمى، والموقع المحوري للمنطقة العربية في مشاريع هذه القوى ومطامعها، لما للمنطقة من موقع استراتيجي وموارد طبيعية تدافعت القوى العظمى للسيطرة عليها، وتقاسم النفوذ فيها والحؤول دون توحيدها، ناهيك بالشروط الموضوعية والذاتية العربية التي أعاقَت هذه المشاريع.

يضم الكتاب ستة فصول، تتناول على التوالي، محاولات وإرهاصات الوحدة العربية ١٩١٨ - ١٩٣٩، وموقف الإدارة الأمريكية من مشروعات الوحدة العربية ١٩٣٩ - ١٩٥٤، والتطورات العربية خلال الفترة بين حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور (١٩٥٥ - ١٩٥٧)، والوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١، والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨، والموقف الأمريكي منهما، والمشاريع الوحدوية العربية (١٩٦٨ - ١٩٨٠)، والموقف الأمريكي من الاتحادات الإقليمية العربية (مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي) ومشروع الشرق الأوسط (١٩٨١ - ٢٠٠٨).

(٩)

مهند الندوي. إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣. ٢٤٤ ص.

يرصد هذا الكتاب التدخلات الإسرائيلية في حوض النيل من خلال متابعة ما تقدمه إسرائيل من دعم فني واقتصادي لدول الحوض، أو من خلال أنشطتها الدبلوماسية والاستخبارية، التي غالباً ما تتعلق بقضايا

وأن سلوك أوباما من مسألة عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية إلى أفغانستان، انتسبت إلى الاستمرارية البنوية - المؤسسية في السياسة الخارجية الأمريكية. وعليه، فقد خضعت سياسته الشرق الأوسطية، وأكثر من أي مكان آخر في العالم، لمؤثرات السياسات المؤسسية والبيروقراطية والمحلية. وعلى الرغم من خطاب أوباما القوي من أجل انطلاقة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والبلدان الإسلامية، لم يحتل الشرق الأوسط مركزاً متقدماً في أجندته على أرض الواقع. ويرى المؤلف أن الولايات المتحدة تجد نفسها الآن في وضع مشابه لما كانت عليه بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حين بدأ عصرها بالأفول عن منطقة الشرق الأوسط.

(٨)

محمد علي حلة. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية، ١٩١٨ - ٢٠٠٨. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤. ٦٧٢ ص. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٨)

يرصد هذا الكتاب - وهو الثامن ضمن مشروع مركز دراسات الوحدة العربية لدراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية - موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية خلال الحقبة ١٩١٨ - ٢٠٠٨، أي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن. ويتوقف عند المشاريع الوحدوية التي أطلقت خلال هذه الفترة وطريقة تعاطي الولايات المتحدة

(١٠)

نورمان فنكلستين. التماذي في المعرفة: لماذا تشارف العلاقة الحميمة بين اليهود الأميركيين وإسرائيل على نهايتها. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٤. ٥٦٠ ص.

يصر مؤلف هذا الكتاب، وهو أمريكي يهودي، على التعامل بموضوعية مع القضية الفلسطينية، ويرفض تحريف الوقائع والوثائق للدفاع عن سياسات إسرائيل وممارساتها.

وقد تعرض - كما يأتي في تعريف الكتاب - لشتى أنواع الضغوط من قبل اللوبي الصهيوني بسبب آرائه، واستقال في إثرها من عمله في جامعة دوبرول الأمريكية بشيكاغو عام ٢٠٠٧.

وفي هذا الكتاب، يتناول فنكلستين قضايا اليهود الأميركيين وواقع حياتهم ومواقفهم إزاء القضية الفلسطينية ليؤكد أن مواقف اليهود الأميركيين التي كانت متعاطفة مع الكيان الصهيوني منذ الستينيات، باتت الآن معادية أو محايدة في أقل تقدير.

ويعزو هذا التغيير إلى أسباب عديدة، من أبرزها: أن إسرائيل أصبحت عبئاً على أمريكا من حيث حجم المساعدات الأمريكية لها، وأنها لم تتوقف عن ممارساتها الوحشية بحق الشعب الفلسطيني. وقد واصلت اعتداءاتها على لبنان، وتعننتها حيال عملية السلام مع الفلسطينيين، بينما بات أعضاء المجتمع الأصغر سناً من الأميركيين اليهود أقل ارتباطاً أو مقطوعي الصلة بإسرائيل.

الأمن القومي العربي عموماً، والمصري بشكل خاص.

ويتوقف عند مشكلة «سد النهضة» الذي شرعت إثيوبيا مؤخراً بالعمل فيه، وسط دراسات تتناول هذه الأزمة الجديدة التي تواجه مصر وأمنها القومي، وتشير بوضوح إلى الدور الإسرائيلي الكبير في ما يجري من تطورات في حوض النيل، انسجاماً مع الاستراتيجية الإسرائيلية التي تسعى إلى تطوير واختراق الأمن القومي العربي، والتعامل مع منطقة حوض النيل بوصفها «مجالاً حيوياً للدولة العبرية».

وعليه، يعرض الكتاب لتاريخ العلاقة بين إسرائيل ودول أفريقيا بشكل عام، ودول حوض النيل على وجه الخصوص، خلال العقود الماضية، وأهداف تلك العلاقة وأهميتها في تحقيق المصالح العليا للدولة العبرية.

ويرى المؤلف أن أخطر استراتيجية اتبعتها إسرائيل تجاه دول حوض النيل هو قيامها بتنفيذ مشاريع مائية وزراعية عديدة في دول الحوض، الأمر الذي سمح لها بالسيطرة على عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة في تلك الدول، إضافة إلى أنها أصبحت بديلاً قوياً للوجود العربي، وخصوصاً المصري في تلك الدول.

ويخلص إلى ضرورة مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية في منطقة دول حوض النيل، من خلال العمل على تحقيق الاستقرار الداخلي في هذه الدول ودعم علاقات التعاون والاستقرار في ما بينها، وتعزيز علاقاتها مع البلدان العربية.

ثانياً: كتب أجنبية

(٢)

Bruce Jones

Still Ours to Lead: America, Rising Powers, and the Tension between Rivalry and Restraint

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2014. 276 p.

هل فقدت الولايات المتحدة مكانتها كقوة عظمى؟ وهل تشكل القوى الصاعدة تحدياً للنظام الدولي؟ وما هو مستقبل الاستقرار العالمي؟

يحتدم الجدل بين الباحثين والمفكرين حول مكانة الولايات المتحدة في ظل التغيرات التي تعصف بالنظام الدولي الذي لم تتشكل ملامحه بعد، فيرى فريق من الباحثين أن الولايات المتحدة في طور التراجع نتيجة تراجع الديمقراطية الأمريكية، وإنهاك اقتصادها بالحروب في أفغانستان والعراق، وتعرضها للأزمة المالية، وبروز قوى صاعدة على المسرح الدولي مثل الصين والبرازيل والهند وتركيا وإندونيسيا وكوريا وغيرها، في حين يرى فريق آخر أن القوة الأمريكية لا تزال في ذروتها، إذ يبلغ حجم الإنفاق على الدفاع في الولايات المتحدة ٦٠٠ مليار دولار في العام وهو الأعلى في العالم، وأن المركز الاقتصادي للولايات المتحدة لم يتغير، فلا يزال نصيبها من مجمل الإنتاج العالمي كما هو في العقود الأربعة الأخيرة منذ عام ١٩٦٩، ولا تزال تنتج تقريباً ربع الإنتاج العالمي. وقد دفع هذا الجدل الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تناوله مؤخراً في خطابه عن حالة الاتحاد في ٢٤ كانون الثاني/يناير الماضي، حيث رأى أن هؤلاء الذين يتحدثون عن تراجع

(١)

Richard Youngs

The Uncertain Legacy of Crisis: European Foreign Policy Faces the Future

Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2014. 300 p.

يعرض هذا الكتاب للتحديات التي تواجه طموحات الاتحاد الأوروبي في تطوير سياسة خارجية مشتركة تؤهله لتأدية دوره الرئيسي المفترض على المسرح العالمي مع ما يعني ذلك من سعي للحفاظ على السلام ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الدولي وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.

وتستند هذه الأهداف للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي إلى «معاهدة ماستريخت» التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٣، وتعززت مضامينها بمعاهدات لاحقة مثل معاهدة أمستردام (١٩٩٩)، ومعاهدة نيس (٢٠٠٣) أو معاهدة لشبونة (٢٠٠٩).

ويرى المؤلف أن الاتحاد الأوروبي يمر حالياً بأزمة اقتصادية تدفع بعض الدول الأعضاء إلى التركيز على سياسات واقعية وخاصة بها على المستوى الوطني، الأمر الذي يحد من الجهود الهادفة إلى تطوير سياسة خارجية متماسكة ونشطة، كما تدفع الأزمة الاقتصادية دول الاتحاد إلى إعادة تقييم نهجها للأمن والدفاع، مما يؤثر في التزاماتها بقيم النظام العالمي الليبرالي ودور الاتحاد في إعادة تشكيل النظام العالمي.

والواقع، يطغى التعاون العسكري وفي قطاع الطاقة النووية السلمية، على مختلف مجالات التعاون الأخرى بين البلدين، وذلك لما يثيره هذا التعاون من مخاوف لدى الولايات المتحدة ودول الخليج العربية الحليفة لها وإسرائيل.

وقد اهتز التعاون العسكري بين البلدين عقب إلغاء روسيا عقد أنظمة صواريخ «أس ٣٠٠» الروسية المضادة للطائرات عام ٢٠١٠ بعد نحو ثلاث سنوات من توقيع العقد. وأعلنت موسكو أن إلغاء العقد جاء انسجاماً مع قرار من مجلس الأمن الدولي ينص على عقوبات جديدة بحق إيران بسبب برنامجها النووي. لكن روسيا ما لبثت أن سلمت إيران ٢٩ نظاماً دفاعياً مضاداً للطائرات من طراز «تور أم ١» أقل تطوراً من «أس ٣٠٠».

واستمر التعاون بين البلدين في مجالات الدفاع الجوي وأنظمة التنصت الإلكترونية والرادارات والصواريخ، وسلمت إيران روسيا نسخة من الطائرة الإيرانية بدون طيار «يسير» المستلهمة من النسخة الأمريكية «سكان إيغل»، فيما أكد البلدان مواصلة التعاون بينهما في قطاع الطاقة النووية السلمية بعد تدشين الوحدة الأولى من محطة بوشهر الكهروذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وعلى مستوى التعاون السياسي والتعامل مع الأزمات الإقليمية، لا يخفى أن التعاون بين البلدين وصل إلى الذروة في التعاطي مع الأزمة السورية، ودعم النظام فيها بكل الوسائل المتاحة.

الولايات المتحدة أو ضعف نفوذها في العالم «لا يعون ما يحدثون».

من جهته، يرى مؤلف هذا الكتاب أن صعود القوى المنافسة على المسرح الدولي، «لا يفرض بالضرورة لعبة محصلتها صفر بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وذلك لأن القوى الجديدة، بما فيها الصين وغيرها، بحاجة إلى زيادة نفوذها وحماية مصالحها أيضاً. ولا تزال الولايات المتحدة تحتل مكاناً محورياً في تفكير القوى الصاعدة واستراتيجياتها، لا بل إن هذه القوى لا تزال تعتمد على هذا النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة حتى الآن.

أما مسألة استقرار هذا النظام من عدمه، فسوف يتوقف على توازن المصالح بين القوى الصاعدة في الفترة المقبلة، بعيداً عن الأيديولوجيا.

(٣)

Eric D. Moore

Russia-Iran Relations since the End of the Cold War

New York: Routledge, 2014. 224 p.
(Durham Modern Middle East and Islamic World Series)

يعرض هذا الكتاب للعلاقات بين روسيا وإيران في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١. ويناقش مجالات التعاون الرئيسية بين البلدين - مثل التجارة ومبيعات الأسلحة، والطاقة النووية، والنفط.

ويؤكد الكتاب أن إمكانيات التعاون بين البلدين أكبر كثيراً مما يتصوره شعبا البلدين، ومن المرجح أن تتطور العلاقات بين البلدين مستقبلاً في مختلف المجالات.

حجمها الجغرافي والسكاني، ويأتي في صلب سياستها الخارجية التي اعتمدها كل من أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس الوزراء وزير الخارجية السابق الشيخ حمد بن جابر آل ثاني. وتؤكد هذه السياسة أنه على الرغم من صغر حجم دولة قطر، فإنها معنية بشؤونها الإقليمية والدولية دون أي وصاية من دول الجوار الأكبر حجماً. وهي لديها من الثراء ما يكفي لبسط نفوذها في المنطقة والتأثير في تطور الأحداث فيها، ناهيك بشبكة العلاقات الإقليمية والدولية التي تقيمها منذ سنوات قبل أحداث «الربيع العربي». ويمكن الإشارة إلى أن قطر تستضيف القاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر خارج الولايات المتحدة (قاعدة العديد)، وهي تقيم علاقات مع كل من تركيا وإيران، وكان لها اتصالات مع إسرائيل وفي الوقت ذاته مع حركة حماس وحزب الله، واستضافت بوصفها وسيطاً لتسوية النزاعات الإقليمية، اجتماعات لتسوية أزمات سودانية، ويمينية، وفلسطينية ولبنانية وغيرها دون تردد أو كلل.

وما إن اندلعت الانتفاضات العربية بدءاً من تونس ثم مصر حتى تحركت قطر - ولديها قناة الجزيرة - مرحبة بالحراك العربي. ولم تتردد في تقديم كل أشكال الدعم من أجل إسقاط النظام في ليبيا قبل أن تنتقل إلى سورية حيث سعت جاهدة إلى تدخل عسكري دولي لإسقاط النظام السوري، لكنها اصطدمت والولايات المتحدة بفيتو روسي - صيني حال دون نجاح المساعي القطرية. ومع استمرار قطر دعمها للإخوان المسلمين في مصر ورفضها التسليم بانتفاضة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التي أطاحت

(٤)

Richard Javad Heydarian

How Capitalism Failed the Arab World: The Economic Roots and Precarious Future of the Middle East Uprisings

London: Zed Books, 2014. 224 p.

يؤكد هذا الكتاب فشل سياسات تحرير الاقتصاد في البلدان العربية، ويرى مؤلفه أنه بدلاً من الدخول في عملية إصلاح اقتصادي وسياسي تدريجي، أدت سياسات تحرير الاقتصاد خلال العقود الثلاثة في البلدان العربية إلى مزيد من الفقر وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

وقد شجع الاستبداد السياسي والفساد وسوء إدارة الاقتصاد على مدى سنوات طويلة على اندلاع الانتفاضات العربية التي ما لبثت أن تحولت إلى صراع مرير على السلطة وأدت إلى مزيد من عدم اليقين.

يتناول المؤلف الآثار السلبية للرأسمالية الليبرالية الجديدة والعولمة، مؤكداً أن انتفاضات الربيع العربي التي تم الترحيب بها في بداياتها لم ترق إلى معالجة موضوعات الاستبداد وغياب التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفك الارتباط بين القوى الرأسمالية العالمية والأنظمة الاستبدادية المحلية التي شكلت جذور الانتفاضات.

(٥)

Kristian Coates Ulrichsen

Qatar and the Arab Spring

London: Hurst, 2014. 176 p.

ما لا شك فيه أن الدور البارز الذي أدته قطر في دعم «الانتفاضات العربية» يتخطى

سفرائها من الدوحة في الخامس من آذار/ مارس ٢٠١٤.

ويرى الكثير من المراقبين أن الدوحة لن تبادر إلى تعديل سياستها إزاء السعودية والإمارات والبحرين على حساب دورها الإقليمي الهادف إلى التأثير في أحداث «الربيع العربي».

بالرئيس مرسي وأدت إلى إنهاء حكم الإخوان في مصر، تجدد الخلاف بين قطر وكل من السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين تصنفان الإخوان من بين الحركات الإرهابية. واستمر الخلاف مستتراً حتى طفح على سطح العلاقات الخليجية فكان قرار كل من السعودية والإمارات والبحرين بسحب

ثالثاً: تقارير بحثية

محتمل حول الاستراتيجية الدفاعية، أو تسليح الجيش من الهبة السعودية بقيمة ٣ مليارات دولار أو معالجة تداعيات الحرب في سورية. وترى المقالة أن الحكومة الجديدة قد تحمل آمالاً باستئناف الحوار الوطني المتوقف، ووضع قانون انتخابي جديد، والتحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها.

لكن هذه الآمال قد تتبخر، إذا ما سلطت الحكومة الضوء على دور حزب الله في سورية، أو وضعته تحت ضغوط إضافية على الصعيدين الداخلي والدولي، أو الأهم، إذا شككت في شرعية سلاحه. إن مثل هذه الخطوة قد يعتبرها الحزب تهديداً وجودياً، وسيسعى إلى إبطائها. وهكذا، على الرغم من اعتبار الحكومة اللبنانية الجديدة خطوة في الاتجاه الصحيح، لا يزال نجاحها وعمرها غير مضمونين البتة.

(١)

Mario Abou Zeid,
«Lebanon's Precarious New Government»,
Carnegie Endowment for International
Peace (19 February 2014).

تتناول هذه المقالة الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة تمام سلام التي شكلت بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ بعد مرور أكثر من عشرة أشهر من المفاوضات، وتعتبر أن هذه الحكومة التي سميت حكومة «المصلحة الوطنية» ولدت في فترة تسودها توترات حادة ناجمة عن الانقسامات السياسية حول الموقف من الحرب الدائرة في سورية، وعن النقاش حول ما إذا كان يتعين على الدولة أن تشرّع ترسانة حزب الله العسكرية، الأمر الذي يضعها تحت ضغوط داخلية وإقليمية تهدد بفرط عقدها.

(٢)

International Crisis Group [ICG]
«Yemen: Conflict Alert», (26 February
2014).

في هذا التنبيه من مخاطر الصراع في اليمن ما يشير إلى أن اتفاقيات وقف إطلاق

وتركز المقالة على دور «حزب الله» في الحكومة، فتعتبر أنه من المحتمل أن يكون التقدم الإقليمي والدولي نحو وضع حدّ للصراع السوري أقنع الحزب بالمشاركة في عملية صنع القرار وتقاسم السلطة مع قوى «١٤ آذار» في سياق متابعته لأي نقاش

ضد آل الأحمر والسلفيين وحزب الإصلاح (الإسلامي).

ويدير الحوثيون شؤون مناطقهم، ويعلنون أنهم سيسلمون أسلحتهم الثقيلة وسيدعمون عملية الانتقال السياسي، فيما يزعم خصومهم بأنهم يسعون إلى تقليد نموذج حزب الله اللبناني. وإذا تبقى اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تم الوصول إليها هشة ومحدودة، يدعو هذا التنبيه الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي إلى العمل بشكل حاسم لمنع تجدد العنف كخطوة أولى نحو التوصل إلى اتفاق سلام دائم في شمال اليمن. وهذا يتطلب عدة خطوات، من أبرزها:

- العمل على وضع خطة سلام تستند إلى اتفاقيات وقف إطلاق النار الحالية وأن تكون موجهة بنتائج الحوار الوطني، بما في ذلك مبادئ التمثيل السياسي الشامل، وحرية المعتقد الديني والنزعة التدريجية لسلح جميع الأطراف.

- دعوة آل الأحمر وحزب الإصلاح إلى الإقرار صراحة بحق الحوثيين بالتعبير عن آرائهم الدينية والانخراط السلمي في الأنشطة السياسية.

- دعوة الحوثيين إلى الموافقة على برنامج متسلسل لتسليم الأسلحة الثقيلة للدولة، مع اتخاذ الدولة خطوات متزامنة لضمان حيادية مؤسساتها وأجهزتها الأمنية (تجاه الحوثيين)، وتنحية القادة العسكريين المثيرين للجدل، خصوصاً في عمران، وكذلك تعيين محافظين أقل ارتباطاً بالأحزاب في عمران والجوف كي يحلوا محل المحافظين الحاليين المنتمين إلى حزب الإصلاح (الإسلامي) المناهض للحوثيين.

النار بين التيار الحوثي (أنصار الله)، وخصومه في أقصى شمال البلاد لا تزال مهددة بالانهيار. لذا ينبغي أن تتخذ الحكومة اليمنية تدابير جريئة، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، لمنع العودة إلى جولة جديدة من العنف من شبه المؤكد أن احتواءها سيكون أصعب من احتواء الجولة الأخيرة.

ويأتي التهديد بتجدد العنف في لحظة حرجية من المرحلة الانتقالية في اليمن، إذ أكملت البلاد مؤتمر الحوار الوطني وبات لديها الآن مشروع لدولة فدرالية جديدة وإصلاحات ديمقراطية. لكن هذه الرؤية تبقى طموحاً في أفضل الأحوال في ضوء الأحداث التي تتحرك على الأرض في اتجاه مختلف، ينذر بتجدد القتال في الشمال، الذي سيؤدي إلى تقويض تنفيذ مخطط الدولة الفدرالية من خلال تقويض الإجماع السياسي وزعزعة سلطة الدولة الضعيفة أصلاً.

لقد تصاعدت حدة المواجهات في محافظة صعدة في الجولة الأخيرة من القتال بين الحوثيين والسلفيين

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ عندما أحاط المقاتلون الحوثيون بمعهد «دار الحديث» في مدينة دماج في صعدة، حيث اتهموا السلفيين هناك بتجنيد المقاتلين الأجانب والتحضير للقتال، فيما اتهم السلفيون من جهتهم الحوثيين (الساعين لإحياء المذهب الزيدي الشيعي) بالعدوان غير المبرر ضد الطلاب المسالمين في المعهد الديني. وقد أكمل الحوثيون سيطرتهم على محافظة صعدة، واندفعوا جنوباً في محافظة عمران، حيث تحالفوا مع «قبائل حاشد»

- دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن النشاط العسكري في صنعاء والسعي إلى التهدئة ونزع السلاح في العاصمة، وذلك بدعم من المجموعة الدبلوماسية التي تتخذ من صنعاء مقراً لها والتي تتكون من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي.

(٣)

Dennis Ross,

«How Ukraine Will Shape the Future of the Middle East»

New Republic (2 March 2014).

يرى الدبلوماسي الأمريكي دنيس روس في هذا البحث أنه أينما تكون هناك مناطق عرقية روسية واقعة ضمن جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ليست على استعداد للانصياع لروسيا، سوف تكون هناك حركات انفصالية قد تنفصل بذاتها كما هو الحال في مولدوفا وجورجيا والآن أوكرانيا - وسوف تقدم روسيا الدعم اللازم لها. ولا يهم وجود اتفاق دولي ملزم - في هذه الحالة «مذكرة بودابست» - الذي أصبحت بموجبه روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوكرانيا أطرافاً فيه؛ وبموجب تلك المذكرة تعهدت روسيا باحترام وحدة أراضي أوكرانيا؛ لقد كان ذلك في عام ١٩٩٤ عندما كانت روسيا حينها، في نظر الرئيس الروسي بوتين، ضعيفة، أما الآن فالعام هو ٢٠١٤، ولم تعد روسيا ضعيفة، وبمقدورها فرض إرادتها دون الاكتراث كثيراً بالعواقب.

ويعتبر روس أن مبادئ بوتين تتغير بتغير الظروف والأوضاع، وحينما تتوافر لديه القوة اللازمة لفرض إرادته فلن يتردد

للحظة. وعليه، يرى أنه يجب أن يكون هناك ثمن ما للتدخل الروسي في شبه جزيرة القرم. ولا يعني ذلك إقدام أحد على شن حرب بشأن القرم، بما في ذلك أوكرانيا، لكن يتعين أن يكون هناك ثمن سياسي واقتصادي، بدءاً بفقدان روسيا لعضويتها في «مجموعة الثماني» ومقاطعة جميع الاجتماعات المالية والتجارية معها، وصولاً إلى فرض عقوبات عليها. ويرى روس أنه لا ينبغي أن ينتاب القلق البعض من أنه إذا ما أقدمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية على فرض عقوبات اقتصادية على الروس، فسوف يردون على ذلك بحجب إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا وأوكرانيا و/أو وقف تعاونهم كجزء من مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» بشأن الملف الإيراني. ويعرب عن اعتقاده بأن ردود الفعل هذه ممكنة بكل تأكيد، بيد أن بوتين يحتاج أيضاً إلى النظر في عواقب هذه التحركات في الوقت الذي تحقق فيه ببلاده نمواً ضئيلاً لا يكاد يُذكر، ولا تستطيع تحمل خسارة العوائد التي تجنيها من إمدادات الغاز، بالإضافة إلى مواجهتها خطر خسارة أسواق الغاز الطبيعي الهامة في الوقت الذي تتزايد فيه بشدة أهمية الموردين الآخرين، بمن فيهم الولايات المتحدة. ويشكك روس بعدم تعاون روسيا في الملف النووي الإيراني، معرباً عن اعتقاده بأن موسكو لا تريد فعلاً أن تتحول إيران إلى دولة تمتلك أسلحة نووية.

ويمكن بيت القصيد بأنه سيكون هناك ثمن لتدخل روسيا في شبه جزيرة القرم، وعلى الرئيس أوباما الذي صرح بذلك أن يكون على يقين بحدوث ما صرح به. ويرى روس أنه بغض النظر عن الطريقة التي

(٤)

David Schenker and Eric Trager,
«Egypt's Arms Deal with Russia: Potential Strategic Costs»,

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 2218 (4 March 2014).

يتابع هذا المرصد السياسي افتتاحيات الصحف المصرية ليشير إلى أن المشاعر السائدة في مصر هي أن الولايات المتحدة تفتقر إلى الاتساق في المواقف والموثوقية، وذلك نظراً لتأييدها الحراك الشعبي الذي أطاح بالرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش وانتقادها في الوقت نفسه انتفاضة ٣٠ يونيو التي أطاحت بالرئيس المصري «الإخواني» محمد مرسي.

وقد دفعت حالة انعدام الثقة هذه قائد الجيش المصري عبد الفتاح السيسي إلى زيارة موسكو يومي ١٢ و١٣ شباط / فبراير الماضي، طالباً مساعدتها لتنويع مصادر البلاد من المشتريات العسكرية بعد أن أقدمت الولايات المتحدة على تعليق نقل بعض الأنظمة العسكرية إلى مصر. ووفقاً لعدة تقارير، وقّع السيسي خلال الزيارة على صفقات لشراء أسلحة بقيمة ملياري دولار من روسيا، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في المرحلة المقبلة إلى إضعاف الميزة العسكرية النوعية لإسرائيل وتصبح عامل إثارة آخر في العلاقات الأمريكية - المصرية.

وعلى الرغم من التطمينات من المسؤولين المصريين، إلا أن صفقة الأسلحة الروسية - حال إتمامها - تنذر بخفض تدريجي لقدرة واشنطن على السيطرة على نوعية وكمية الأسلحة التي تحصل

قد تسعى بها سورية وإيران إلى استغلال الانقسامات الناجمة عن أحداث أوكرانيا في هذه المرحلة، سوف يتنافس جل القادة في الشرق الأوسط الصعداء ويشعرون بالارتياح عند ظهور علامات الحزم الأمريكي في الرد على ما يُنظر إليه بأنه استفزاز روسي.

ويعتبر أن الكثيرين الآن في المنطقة يعتقدون أن الروس (والإيرانيين) يتصرفون ويقومون بأعمال (تخدم مصالحهم) بينما تكتفي واشنطن بالتحذير. لذا على واشنطن أن تعمل على إقرار مجموعة واسعة من العقوبات السياسية والاقتصادية - وتتولى تقديم الدعم المادي لأوكرانيا، وتمثل مساعدة أوكرانيا أيضاً إجابة واحدة للروس ورسالة تذكير حول وجود قيادة أمريكية، وسوف يُسمع صدى ذلك في الشرق الأوسط.

والمفارقة أن إظهار القيادة الآن في رد الولايات المتحدة على التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم يرجح أن يجذب انتباه أصدقاء واشنطن في الشرق الأوسط. وقد يفتح الباب أمام قيام حوار جديد مع السعوديين وغيرهم. وفي حوار كهذا ستركز واشنطن وأصدقائها في الشرق الأوسط على ما يمكنهم أن يفعلوه معاً في سورية؛ وكيف يمكنهم العمل سوية على ضمان ألا تتحول مصر إلى دولة فاشلة؛ وما الذي يفعلونه في حال التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران وما الذي يفعلونه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق كهذا. لكن بدء دورة محادثات جديدة سيكون أكثر صعوبة، إذ لا يبدو أن لدى الولايات المتحدة خطة استراتيجية فعالة تفرض تبعات وعواقب على تصرف بوتين «العدائي» ضد أوكرانيا.

(٥)

Jeffrey White

«The Assad Regime Winning by Inches,?»

Policy Watch, no. 2221 (11 March 2014).

يرى هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أنه على الرغم من استبعاد الحل العسكري للصراع في سورية والجمود الذي يسيطر على العديد من جبهات القتال في مختلف المحافظات السورية، فإن القوات النظامية لم توقف عملياتها العسكرية المتمثلة بالهجمات الصاروخية والبراميل المتفجرة والاشتباكات البرية، وهي تحقق بعض النجاح، على الأقل في الوقت الراهن.

ويعتبر المصدر أن الأهداف السياسية للنظام تكمن في البقاء في السلطة، واستعادة سيطرته على أكبر قدر من الأراضي السورية، وجعل المعارضة السياسية حركة منفي ليس أكثر. وقد نفذت القوات النظامية مؤخراً عمليات هجومية حققت خلالها نجاحاً تدريجياً على جبهات رئيسية في حلب ودمشق. وسوف تمضي هذه القوات قدماً باتجاه تصعيد «الحل العسكري» بصورة أكثر وتصبح أقل ميلاً للتفاوض.

لذا، ينتاب كثيرون القلق مع احتمال تكبد المسلحين هزائم كبيرة في حلب ودمشق. ورغم أنه من غير المرجح أن يحدث ذلك بين ليلة وضحاها، إلا أن هناك دائماً احتمال حدوث انهيار سريع في صفوف المسلحين من خلال الآثار التراكمية للضحايا، والمشاكل اللوجستية، وفقدان الرغبة في القتال، وتراجع الدعم الشعبي. لقد قاتل المسلحون لفترة طويلة وبشراسة على العديد من

عليها القاهرة، وعلى الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في المنطقة. وإذا كانت مصر تنوي في واقع الأمر الحصول على نظم تغير قواعد اللعبة مثل نظام الصواريخ «إس ٣٠٠» وصواريخ «كورنيت»، ينبغي على واشنطن أن تحذر القاهرة من المخاطر التي تشكلها تلك المشتريات على المساعدات الأمنية الأمريكية والعلاقات الثنائية الأوسع.

وعلى الرغم من أن التعاون الاستراتيجي ومستوى الثقة بين إسرائيل ومصر، وخاصة حول سيناء، لم يكن أفضل مما هو عليه الآن، لكن تغير الوضع القائم قد يقوّض من تلك الثقة وربما حتى معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في «كامب دايفيد».

علاوة على ذلك، إن التمويل السعودي لمشتريات الأسلحة المصرية قد أفسد سياسة واشنطن القائمة على ربط المساعدات العسكرية لمصر بالإصلاح السياسي.

ونظراً إلى أن القيادة الحالية لمصر ترى أن الصراع مع جماعة «الإخوان» والتمرد الجهادي المتنامي في شبه جزيرة سيناء يشكلان تهديداً وجودياً، فإن مساعي الولايات المتحدة لاستخدام مبيعات الأسلحة كورقة ضغط لاتباع أسلوب أكثر شمولية في الحكم من غير المرجح أن يكتب لها النجاح.

وفي حين أن إدارة أوباما قد حالفها الصواب في انتقاد سياسات القاهرة القمعية، فإن استمرار حجب المعونات العسكرية لن يحقق الديمقراطية في مصر، وقد ينطوي على تكاليف قصيرة الأجل لبعض المصالح الاستراتيجية لواشنطن.

الوحدة الداخلية والحصول على الكثير من المساعدات العسكرية الخارجية، بما في ذلك الأسلحة والتدريب وإعطاء المشورة والاستخبارات.

الجهات، لكن عزمهم قد لا يستمر إلى أجل غير مسمى. ولا يزال السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان بوسعهم الرد بفاعلية على تحدي النظام دون وجود المزيد من

صدر حديثاً

تغيُّر القيم وأثره في انتشار الفساد

دراسة تطبيقية في سوسيولوجيا الفساد المالي والإداري في اليمن

خالد أحمد حسين القيداني



كانت ظاهرة الفساد ولا تزال واحدة من أكبر المشكلات التي تعانيها المجتمعات ونماذج الحكم القديمة والحديثة، وبخاصة تلك النماذج التي يضيق فيها هامش الديمقراطية والشفافية والمحاسبة، نظراً إلى ما تسببه تلك الظاهرة من هدر للمال العام وتوظيفه لمصالح شخصية، على حساب التوزيع العادل للثروة الوطنية والخدمات العامة. ومع انتشار الثقافة الاستهلاكية واللهات خلف الربح السريع وتجميع الثروات والطمع بحياة أكثر رفاهاً وإشباعاً لرغبات لا حدود لها، بات الفساد جزءاً من منظومة القيم الاجتماعية ومن السلوك الفردي والجماعي الذي يرى الكثيرون فيه سبيلاً إلى تحقيق منافعهم.

تبحث هذه الدراسة ميدانياً في مدى تغير نظام القيم في المجتمع اليمني وأثر ذلك في انتشار ظاهرة الفساد في القطاع الحكومي، وهي تحاول استخراج أهم القيم التي تغيرت وباتت عوامل اجتماعية مؤثرة في انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجهاز الإداري الحكومي في اليمن.

٤٠٠ صفحة

الثمن: ٢٨ دولاراً

أو ما يعادلها